العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

قضية سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية الاثيوبية

م .م. منجد محمد فوزي ال غرير
قسم السياسات العامة - مركز الدراسات الاقليمية

الملخص :

يثير بناء سد النهضة الاثيوبي على النيل الازرق كثير من الجدل في الاوساط السياسية كونه يؤثر بشكل كبير على الامن المائي لدول المصب وخاصة مصر مما انعكس بشكل كبير على السياسة المصرية اتجاه اثيوبيا، يحاول البحث تسليط الضوء على مشروع سد النهضة والمشاريع التنموية المرتبطة به . ومعرفة حجم وشكل الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في انشاء سد النهضة واثره على الامن المائي و القومي المصري. وتتبع موقف مصر من مراحل بناء السد واثره على شكل وطبيعة العلاقات المصرية الاثيوبية .

الكلمات المفتاحية : سد النهضة ، مصر ، اثيوبيا ، النيل .

The Renaissance Dam Issue and its Impact on Egyptian-Ethiopian Relations

Assist. Lecturer Munjid Mohammad Fawzi Al-Ghurair.
Public policies department
Regional Studies Center

Abstract :

The construction of the Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile raises a lot of controversy in political circles because it greatly affects the water security of downstream countries, especially Egypt, which has greatly reflected on the Egyptian policy towards Ethiopia. The research attempts to focus on the Renaissance Dam project and its associated development projects, as well as the size and form of internal and external support and financing in the construction of the Renaissance Dam and its impact on Egypt's water and national security

Keywords: Renaissance Dam, Egypt, Ethiopia, Nile.

مقدمة

يعد ملف حقوق المياه النهرية للدول المتشاطئة من اهم القضايا التي تمس الدبلوماسية الدولية، والسياسة المحلية والإقليمية . وفيما يخص مصر التي اطلق عليها المؤرخ اليوناني هيرودوت "مصر هبة النيل" وذلك لما لمسه من أهمية نهر النيل في حياة المصريين . لذلك نجد مصر شديدة الحساسية تجاه أي مشروعات أحادية يتم تنفيذها في دول حوض النيل . وانطلاقا من ذلك جاء اختيارنا لموضوع قضية سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية الاثيوبية

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من اهمية الموارد المائية وتأثيرها على الامن القومي المصري و خاص مياه نهر النيل التي تستخدم كورقة للضغط السياسي على مصر وتنفيذ للمصالح والاهداف الاثيوبية ومصالح الشركات والدول المساهمة في تمويل سد النهضة هذا من جهة ومن جهة اخر ان اختلاف دول حوض النيل في طريقة استثمار مياه نهر النيل توادي إلى زايده الخلافات والمشاكل السياسية بينهم.

اشكالية البحث : تقوم اشكالية البحث على عدة تساؤلات من اهمها :

_ هل يعد سد النهضة خطر على الامن المائي و القومي المصري .

_ ما هو حجم وشكل الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في انشاء سد النهضة .

_ ماهي السياسة المصرية المتبعة لتقليل من خطر سد النهضة على الامن المائي والغذائي على مصر .

_ ما حجم تأثير سد النهضة على العلاقات المصرية الاثيوبية .

الاهداف : يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

_معرفة مشروع سد النهضة والمشاريع التنموية و مشاريع الطاقة المرتبطة به .

_ تحديد الاسباب التي كانت وراء دعم والتمويل الخارجي لمشروع سد النهضة .

_معرفة اثر المشروع سد النهضة على الامن المائي لدول حوض النيل بشكل عام ومصر بشكل خاص .

_معرفة وتتبع موقف مصر من مشروع سد النهضة وابرز ردود الفعل المصرية من اثيوبيا ومشروع سد النهضة واثره على شكل وطبيعة العلاقات المصرية الاثيوبية .

المنهجية : اتبع البحث المنهج الوصفي في الكتابة من خلال جمع البيانات المتعلقة بالسد ،هذا من دون اغفال الجانب التحليلي الذي سيركز على اثر قضية السد على العلاقات المصرية الاثيوبية .

هيكلية البحث :rسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسه وخاتمة اشتملت على اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث .

المبحث الاول : اتفاقيات ادارة مياه حوض النيل وبناء سد النهضة .
المبحث الثاني : تاثير سد النهضة على دول المصب (السودان ومصر)
المبحث الثالث : اثر انشاء سد النهضة على العلاقات المصرية الاثيوبية .

المبحث الاول : اتفاقيات ادارة مياه حوض النيل وبناء سد النهضة .

يُعد نهر النيل أطول نهر في العالم إذ يبلغ طوله (6695) كم، وتقدر مساحة حوض النيل بحدود (3,4) مليون كم^2،وتتشارك فيه مجموعة دول هي(بوروندي،، الكونغو الديمقراطية، كينيا، تنزانيا، اوغندا رواندا، اثيوبيا، ، إريتريا، جنوب السودان، السودان، ومصر) أي بما يعادل (10 %) من مساحة القارة الافريقية[1].، ينظر الخارطة رقم واحد توضح دول حوض النيل

خريطة رقم (1)

المشروعات المائية على حوض نهر النيل

ينبع نهر النيل من جنوب خط الاستواء ويتدفق شمالاً عبر شمال شرق أفريقيا ليصب في البحر الأبيض المتوسط. ويتكون نهر النيل من ثلاثة مجاري مائية رئيسية: النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرتي فيكتوريا وألبرت . والنيل الأزرق ونهر عطبرة ، اللذين ينبعان من مرتفعات إثيوبيا[2]. ويحصل نهر النيل على مياهه من المصادر الاتية: (59 % من نهر النيل الأزرق)، و(14 % من نهر السوباط)، و (13 % من نهر عطبرة)، و(14 % من بحر الجبل)[3].

تعود جذور الخلاف المصري-الإثيوبي حول نهر النيل إلى المعاهدة الإنكليزية–المصرية التي أُبرمت في العام 1929، والتي لم يكن الإثيوبيون طرفًا فيها، بل زعمت بريطانيا أنها تفاوضت بشأنها مع مصر بالنيابة عن إثيوبيا وعدد من دول حوض النيل الأخرى أوغندا وكينيا وتنزانيا، التي كانت خاضعة إلى سيطرة البريطانيين. تتضمن المعاهدة إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، كما ينحصر حق الاعتراض حال إنشاء هذه الدول لمشروعات على فروع النيل قد ترى مصر أنها تهدد أمنها المائي[4].

وفي العام 1959، أي بعد ثلاث سنوات من استقلال السودان عن الحكم الإنكليزي-المصري، وقّعت الخرطوم والقاهرة اتفاقية خاصة بهما حول نهر النيل. وقد كرّست اتفاقية العام 1959 المعاهدة الإنكليزية–المصرية، وأدخلت تعديلات أفادت الدولتين، كزيادة حصة مصر السنوية المضمونة من المياه إلى 55.5 مليار متر مكعب، وحصة السودان إلى 18.5 مليار متر مكعب. وهذه المرة أيضًا، لم يتمّ استشارة إثيوبيا ودول أخرى في الاتفاق. لذلك رفضت دول المنبع الاتفاقية واعتبرتها غير عادلة.[5]

ولهذا السبب، اعتبرت أديس أبابا لسنوات طويلة أن معاهدة العام 1929 واتفاقية العام 1959 لا تأخذان في الحسبان احتياجاتها من المياه، علمًا بأن النيل الأزرق الذي ينبع من مرتفعاتها، فضلًا عن نهر عطبرة بدرجة أقل (وكلاهما من روافد نهر النيل) يزوّدان النهر الأساسي بنسبة 80 في المئة من مياهه التي تتدفق لتصبّ في السودان ومصر [6].

ترجع خطط بناء السدود في اثيوبيا على النيل الازرق الى العام 1964 عندما أكمل مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي دراسة الجدوى الخاصة بالنيل الأزرق الإثيوبي واقترح بناء أربعة سدود رئيسية هناك ، وان لم يتم بناء أي منها[7].بسبب الانقلاب العسكري عام 1974 ضد نظام حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي(1930-1974) في اثيوبيا[8].

اجتمع المجلس الوزاري لدول حوض النيل في تموز/ يوليو عام 2009 في الإسكندرية حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة مفوضية لحوض النيل، بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب (مصر والسودان)، عوضًا عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه. ولما اشتدت الخلافات بين دول الحوض قرر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة ستة أشهر أخرى، على أن يتم الانتهاء من حسم نقاط الخلاف، للوصول إلى اتفاقية موحدة تجمع دول حوض النيل أو مبادرة دول حوض النيل [9].

وقعت ست من دول منابع نهر النيل وهي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي في ايار/مايو 2010 في مدينة عنتيبي الأوغندية على معاهدة جديدة لاقتسام موارده، تنتهي بموجبها الحصص التاريخية لمصر والسودان وفقا لاتفاقيات 1929 و1959، ومنحت القاهرة والخرطوم مهلة عام واحد للانضمام إلى المعاهدة. في المقابل رفضت القاهرة والخرطوم الاتفاقية واعتبرتاها "مخالفة لكل الاتفاقيات الدولية" [10].

و بين تشرين الاول /أكتوبر 2009 و اب /أغسطس 2010 قامت الحكومة الإثيوبية بمسح موقع السد، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 قدم جيمس كليستون تصميمًا للسد [11].

أعلنت أثيوبيا في شباط / فبراير 2011 عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، والذي يعرف بسد هيداسي على بعد 20-40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار متر مكعب أسند إلى شركة ساليني الايطالية بالأمر المباشر وأطلق عليه مشروع إكس وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير ووضع حجر الأساس في الثاني من نيسان/أبريل 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الأثيوبي الكبير وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي.USBR [12].

قدرت الحكومة الاثيوبية تكلفة بناء سد النهضة بـ4.8 مليار دولار،باستثناء تكلفة خطوط نقل الطاقة، وتشير بعض الدراسات إلى أن التكلفة الحقيقية لهذا السد بالمواصفات التي أعلنت عنها إثيوبيا سوف تتخطى الـ 7 مليار دولار وليس 4.8 مليار كما هو معلن، وتسعى الحكومة الاثيوبية لتامين مبالغ تمويل انشاء السد من خلال مصدرين رئيسيين الاول داخلي والثاني خارجي.

فالمصادر الداخلية تمثلت بطرح سندات شعبية لمواطنيها بالداخل والخارج للمشاركة في عملية التمويل، بالإضافة إلى زيادة الضرائب بما نسبته 30%، بجانب استقطاع جزء من رواتب جميع العاملين في الدولة [13].و قرض البنك الاثيوبي الذي منح قرض بفائدة منخفضة للحكومة يعادل 27٪ من القرض الذي تقدمه للأفراد والشركات، فضلا عن اليانصيب وجمع الأموال الأخرى[14].

اما مصادر التمويل الخارجي لسد النهضة فتقف قي مقدمتها الصين من خلال البنوك الصينية بتمويل التوربينات والمعدات الكهربائية المرتبطة بها بتكلفة 1.8 مليار دولار، على أن تجمع الحكومة الإثيوبية 3 مليارات دولار باقي إجمالي تكلفة إنشاء السد. وخصص بنك الاستيراد والتصدير الصيني مليار دولار، للمساعدة في بناء خطوط النقل اللازمة من وإلى أديس أبابا، لتقديم الخدمات اللازمة لعمليات بناء السد [15].

بينما تعد ايطاليا احد المساهمين بالمشروع من خلال شركة ساليني إمبريجيلو (Construttori Saline) المتخصصة بتشييد السدود والتي تقوم ببناء السد منذ العام 2011، في حين تقوم فرنسا من خلال الشركة الفرنسية (Alstom) بتوريد توربينات الطاقة بقيمة 1,8 مليار دولار.

اما تركيا وقطر يقومان بتمويل السد من خلال تمويل مشروع استثماري زراعي ضخم لزراعة مليون ومئتان الف فدان في منطقة السد وان تسديد الدفعة االولى من التمويل ساهم في زيادة وتيرة العمل في بناء السد، اضافة الى مشاريع اخرى لتطوير السكة الحديد[16].

الى جانب ذلك التبرعات حيث كان رجل الأعمال السعودي محمد العامودي ذو الأصول الإثيوبية أول المتبرعين ضمن حملة تمويل سد النهضة التي أعلنتها الحكومة الإثيوبية بعد طرحها للسندات، وبلغة قيمة تبرعات العامودي نحو 88 مليون دولار، ويمتلك العامودي 3 شركات تعمل في أديس أبابا منذ تسعينيات القرن الماضي[17].

المبحث الثاني : تاثير سد النهضة على دول المصب (السودان ومصر)

شكل الشروع بتنفيذ سد النهضة الاثيوبي اثارة للجدل على المستوى الدولي والافريقي والعربي لانه المشروع بالاساس من اكثر المشاريع اثارة للاخلاف بين دول حوض النيل وخاصة بين اثيوبيا ومصر والسودان اللتان تعتمد على نحو 90% من مياه النهر لسد احتياجاتها من الري والشرب.

أولاً - دوافع اثيوبيا في بناء سد النهضة .

تصنف اثيوبيا من ضمن الدول الغنية بالموارد المائية فهي ثاني أغنى دولة على صعيد افريقيا بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ تزيد مواردها المائية المتجددة عن (122) مليار متر مكعب سنويًا، ويبلغ نصيب الفرد فيها (2000) متر مكعب، ولدى اثيوبيا (12) حوض نهري، و (22) بحيرة، وكميات كبيرة من المياه الجوفية غير مستثمرة اغلبها [18].

بالرغم من ذلك باشرت اثيوبيا ببناء سد النهضة التي تقدر كلفته التقريبية تبلغ (5) مليار دولار، وبقدرة توليد تصل الى (6000) ميغاواط[19]. ويصل طول السد الى (1780) مترًا، وبارتفاع (145) مترًا، وتبلغ سعته التخزينية قرابة (74) مليار متر مكعب، وسيمتد الخزان فوق النيل الأزرق لمسافة (246) كم، بمساحة (1874) كم^2 [20]. والخارطة رقم 2 تبين موقع السد على النيل الازرق خارطة رقم (2)

علمًا ان الاسباب التي دفعت اثيوبيا الى انشاء سد النهضة عديدة ابرزها:

1- ان السد يمثل خطة اثيوبيا الطموحة لتتولى مكانة بارزة اقليميًا في قطاع الطاقة المتجددة، وذلك بزيادة قدرة الطاقة الكهرومائية على طول نهر النيل الأزرق، مما سيجعلها مركزًا مصدرًا للطاقة لجيرانها في شرق افريقيا.
2- ان اثيوبيا تعد من افقر دول العالم في مجال الطاقة، فبحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية للعام 2020 تأتي اثيوبيا من بين (20) دولة لديها عجز في الحصول على الكهرباء[21]. إذ يفتقر (83 %) من سكان اثيوبيا للكهرباء، وما يزال يعتمد (94 %) من السكان على الحطب في التدفئة والطهي وغيرها، وعليه مثل سد النهضة فرصة اثيوبيا لتنفيذ خطط طموحة لتطوير الطاقة الكهرومائية في محاولة للحد بشكل كبير من الفقر، وايجاد بيئة ملائمة للتنمية والتطور[22].
3- ان السد يأتي في اطار استراتيجية تبنتها اثيوبيا لتعزيز قوتها التفاوضية، ومواجهة الهيمنة المائية لمصر[23].

ولابد من التأكيد على حقيقة مهمة تنطلق منها اثيوبيا وهي ان مشروع سد النهضة بمثابة رسالة تحدي موجهة الى دول المصب وتحديدًا مصر، وفي هذا الخصوص وصف رئيس وزراء اثيوبيا الراحل (ملس زيناوي 1995 – 2012) في العام 2011 سياسة مصر تجاه اثيوبيا منذ الاستعمار البريطاني بالهدامة، إذ اتفقت بريطانيا مع مصر على استمرار تزويدها بالقطن المصري مقابل ضمان تدفق مياه النيل، وعليه أعلن (ملس زيناوي) بانه " لن تكون مصر قادرة على منع اثيوبيا من بناء السدود. اثيوبيا قادرة وراغبة في بناء السدود [24].

ومن الجدير بالذكر ان اثيوبيا سعت الى خلق اجماع وطني داخلي تجاه السد، وجعله بمثابة مشروعًا وطنيًا جامعًا لكل الاثيوبيين، بل ان السياسة الخارجية الاثيوبية عدته مشروعًا للفخر والشرف الوطني، وهوية للدولة الإثيوبية، ومصلحة وطنية عليا، وفي هذا الخصوص اعلن رئيس وزراء اثيوبيا السابق (هايلي مريام ديسالين 2012 – 2018) في العام 2012 بان " السد جلب تضامن وتكاتف الشعب"، وأن "مشروع سد النهضة يمثل أولوية للشعب الاثيوبي والحكومة، لذلك لا شيء يمكن أن يوقفه "، وعلى نفس المنوال اعرب الزعماء الدينيين في اثيوبيا عن دعمهم الكامل لسد النهضة وفي هذا الصدد أعلن رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الاثيوبية البطريرك (أبونا متياس) في العام 2017، " أن سد النهضة هو تراث وطني يجب أن يحتفظ به جميع الاثيوبيين"، و" كنيستنا بكل موظفيها تسهم في السد"، ودعا الشعب الاثيوبي للمشاركة في بناءه حتى النهاية، وبنفس التوجه أعلن الشيخ (محمد أمين جمال) رئيس المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية في اثيوبيا سابقا إن "سد النهضة هو المشروع الوطني الكبير الذي جعلنا جميعًا نتوقع مستقبلًا مشرقًا ومفعمًا بالأمل"، ومن جهته اعلن كاردينال الكنيسة الاثيوبية الكاثوليكية (بيرهاني ايسوس) ان " سد النهضة يظهر العظمة والهوية والوحدة لشعبنا في المجتمع الدولي "، وأضاف: ان " السد فخر لبلدنا " [25].

اما ايجابيات سد النهضة على اثيوبيا فيتوقع أن ينتج سد النهضة 6 آلاف ميغاوات من الكهرباء من خلال 13 توربينة. ويمكن أن يحد سد النهضة بنسبة كبيرة من افقر الكهرباء الذي تعاني منه البلاد. ومع خطة إثيوبيا لزيادة التغطية الكهربائية لسكانها ورفع مستوى استهلاك الطاقة، فإنها تهدف إلى أن تكون مركزا لإنتاج الطاقة النظيفة لسبع دول من وسط وشرق أفريقيا، هي مصر والسودان وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو. وفي الوقت الراهن تصدر إثيوبيا الكهرباء إلى كل من السودان (300 ميغاوات) وجيبوتي (100 ميغاوات) [26].

وبلغت العائدات من صادرات الكهرباء، عام 2019، إلى السودان وجيبوتي، 66.4 مليون دولار وفقا لبيانات البنك المركزي الإثيوبي. وتخطط أن تصدر إلى كل من كينيا ورواندا 400 ميغاوات، واليمن عبر البحر الأحمر 900 ميغاوات. [27].

ومن فوائد الاخرى توفير مياة قد يستخدم جزء منها في أغراض الزراعة المروية في اثيوبيا مما يقلل من تراكم هذا الطمي في خزانات،تخزين معظم طمي النيل ألزرق في إثيوبيا، والذي يقدر بحوالي 250 بليون متر مكعب سنويا ، قلة البخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالى 610 إلى 650 متر فوق

سطح البحر،و تنشيط منطقة سد النهضة سياحيا، وزيادة الثروة السمكية في إثيوبيا[28].

ثانياً- تداعيات سد النهضة الاثيوبي على دول المصب(مصر والسودان)

وافقا للمعلومات التي بينتها الدراسات العلمية والبيانات الرسمية وتقييمات خبراء مختصين في مجال المياه والسدود سيكون لسد النهضة تدعيات سلبية على دول المصب مصر والسودان وفيما يلي عرض للاضرار المتوقعة على مصر والسودان .

1_السودان [29].

- أي نقص في تدفق النيل الأزرق ستكون تبعاته خطيرة على السودان لعدم توفر سدود تخزينية كبيرة بها تستطيع تعويض هذا العجز المتوقع.

_ستتأثر بشكل مباشر نحو 50 ألف فدان من أصل 100 ألف فدان تعتمد على الري الفيضي يقع أغلبها في ولايات نهر النيل والنيل الأزرق وسنار، سلبا بعد اكتمال السد.

_- انخفاض منسوب المياه في نهر النيل الأزرق سيحول الري بالراحة إلى الري بالرفع بتكاليفه العالية وخاصة مع نقص الكهرباء والمواد البترولية في البلاد.

- _حجز الطمي أمام السد سيحرم السودان من المغذي الطبيعي لأراضيه مما يتطلب استخدام الأسمدة الصناعية سواء بالاستيراد أو بالتصنيع الذي يتطلب كميات من الكهرباء أكبر من التي سيحصلون عليها من سد النهضة.

_انخفاض منسوب المياه الجوفية مما يزيد من تكاليف رفعها، بالإضافة إلى نقص كميات المياه الجوفية المتاحة.

- _ستقل كميات المياه في قطاع نهر النيل الرئيسي من الخرطوم إلى مدينة عطبرة شمالي الخرطوم، كما تنخفض المناسيب بصورة واضحة.

- _يعتمد خزان الروصيرص في تشغيله على إيراد النهر الطبيعي والآن سيعتمد على كميات النهر الواردة من سد النهضة، وبالتالي غياب اتفاق ملزم ومرض لجميع الجهات سيشكل خطورة كبيرة.

2_مصر

يجمع المراقبون ان تداعيات سد النهضة الاثيوبي على مصر كثيرة ومتنوعة بحكم اعتماد مصر على نهر النيل كمصدر رئيس للمياه العذبة في شتى المجالات، ويمكن ايجزها بالاتي:

_تراجع توليد الكهرباء من السد العالي بنسبة (20 %)، وان انخفاض منسوب مياه النيل سيؤثر حتمًا في الملاحة والرحلات النهرية.و اختلال النظام البيئي، وزيادة التلوث، وزيادة الملوحة، والتأثير المباشر في سياسات مصر الخاصة باستصلاح الاراضي. [30]

_ انخفاض (1) مليار متر مكعب من المياه يمكن أن يعطل أكثر من مليون وظيفة، ويلحق خسائر سنوية تقدر بـ(1,8) مليار دولار في القطاعات الاقتصادية كافة، ويرفع نسبة الهجرة من الريف الى المدينة بشكل كبير، مما يفضي بالنتيجة الى زيادة البطالة التي تعاني منها مصر اصلاً[31].

_نضوب مخزون المياه الجوفية وهو المصدر الثاني للمياه في مصر حيث تقول بعض الدراسات إن مخزون المياه الجوفية مهدد بفقدان 6 مليارات متر مكعب من المياه فقط بسبب التراجع المحتمل لمنسوب المياه في بحيرة ناصر أمام السد العالي.

_ تراجع محصول الثروة السمكية النيلية التي تعتبر مصدرا رئيسيا للمصريين خاصة أسماك البلطي والبوري[32].

_في حال التشغيل الخاطئ لسد النهضة يمكن أيضا تضرر إنتاج الكهرباء من السد العالي وقد تتوقف تماما عن العمل في حال حدوث تراجع كبير في منسوب النهر لسنوات طويلة يتم خلالها السحب من مخزون بحيرة ناصر المغذية للسد العالي لتعويض تراجع تدفق النيل، ما يؤدي إلى انخفاض منسوب البحيرة إلى مستويات قد لا تكون قادرة على تشغيل توربينات السد.

_زيادة معدلات التصحر وما يمكن أن يسببه ذلك من تغييرات مناخية تتمثل في تقلبات بالطقس وارتفاعات حادة في درجات الحرارة.

_ يشير خبراء إلى خسائر ثقافية وتراثية وحضارية حيث يعتبرون النيل بالنسبة لمصر أكبر من مجرد مورد اقتصادي بقدر كونه مكونا من مكونات الدولة وأحد معالمها منذ الأزل [33].

ومن ضمن التداعيات الكثيرة لهذا السد انه كشف عن صراع الارادات على الهيمنة المائية بين دول حوض النيل وتحديدًا بين اثيوبيا ومصر، وتؤكد بعض الدراسات المختصة بان مصر قد فقدت قوتها الفعلية في التحكم بمياه نهر النيل، فقد احدث هذا السد تحول في موازين القوى الاقليمية لصالح دول المنبع وتحديدًا اثيوبيا وبعض دول الحوض المؤيدة لها[34]،لذلك احدث بناء سد النهضة تاثير سلبي في العلاقات المصرية – الاثيوبية.

المبحث الثالث : اثر انشاء سد النهضة على العلاقات المصرية الاثيوبية .

قبل الحديث عن تاثير سد النهضة على العلاقات المصرية الاثيوبية لابد من تقديم عرض تاريخي موجز عن شكل العلاقات بين البلدين حتى العام 2011. فمنذ تولى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحتى العهد الحالي تحركت العلاقات المصرية الإثيوبية فى مسارات متعددة ما بين الفتور والتعاون بين البلدين على مختلف السياسات السياسية والاقتصادية.

فخلال عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1953-1970) طالبت حركة تحرير إريتريا الاستقلال عن إثيوبيا، فلم تقدم مصر أى نوع من المساعدات العسكرية لثوار إريتريا، بل كان موقف مصر فى تلك الفترة هو تأييد قرار الأمم المتحدة الصادر في كانون الاول/ ديسمبر 1950 والخاص بضم إريتريا إلى إثيوبيا فى اتحاد فيدرالى ، فكانت العلاقات المصرية الإثيوبية فى أوج قمتها فى عهد عبد الناصر والإمبراطور الإثيوبى هيلا سلاسى، حيث كان يدرك عبد الناصر أهمية منابع مياه النيل لمصر [35].

اما في عهد الرئيس المصري انور السادات (1970-1981) فقد ظهر التوتر فى العلاقات المصرية الإثيوبية بسبب إريتريا بعد دعم الخرطوم لحركة تحرير إريتريا، ومساندة إثيوبيا لحركة جنوب السودان (أنيانا)، مما كان له التأثير السلبى على العلاقات المصرية الإثيوبية خاصة بعد توقيع القاهرة معاهدة الدفاع المشترك مع الخرطوم عام 1976، الأمر الذى أدى لتدهور العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا، بل وازداد الأمر سوءًا عندما رفض السادات الحوار مع الوفد الإثيوبى الذى زار مصر في شباط / فبراير 1976، مؤكدا ضرورة استقلال الشعب الإرتيرى [36].

الى جانب ذلك بدأ ملف المياه يدخل دائرة التوترات بين مصر وإثيوبيا بعد إعلان مشروع السادات في عام 1979، لتحويل جزء من مياه النيل لرى 35 ألف فدان في شبه جزيرة سيناء، لذلك أعلنت إثيوبيا أن هذا المشروع ضد مصالحها، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، كما سعت أديس أبابا لدى الاتحاد السوفيتى للتدخل، فقام السادات بطرد خبراء موسكو واتجه لواشنطن كى تبنى سداً على فرع النيل القادم من بحيرة "تانا".وتصاعدت الأمور بتهديد الرئيس الإثيوبى "منجستو" بإمكان تحويل مجرى نهر النيل، ومن جانبه وجه الرئيس السادات خطابا حاد اللهجة إلى إثيوبيا، وأعلن أن مياه النيل خط أحمر مرتبط بالأمن القومى المصرى، وأن المساس به يدفع مصر إلى التفكير فى استخدام القوة المسلحة لضمان حقوقها فى مياه النيل[37].

شُهِدَ العلاقات المصرية الاثيوبية فى عهد الرئيس محمد حسني مبارك(1981-2011) بداية مرحلة جديدة وخفت حدة الخطاب السياسي بين البلدين، وبدأت تُحل محلها انفراج فى العلاقات المصرية الإثيوبية فى صيغة التعاون والتفاهم فى مختلف المجالات وأعلن وزير الخارجية الأسبق عصمت عبد المجيد في مؤتمر القمة الإفريقية العشرين، الذى أُنعقد بأديس أبابا حِرص مصر على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لإثيوبيا واحترام اختيارها السياسي ، وقامت الدبلوماسية المصرية عام 1984م بجهود مكثفة واتصالات مستمرة مع السودان وإثيوبيا من أجل إنهاء الخلافات المتعلقة بالمشكلة الإريترية، فيما اتبعت مصر سياسة أقرب إلى الحياد حتى عام 1995م، فيما يتعلق بالخلافات بين إثيوبيا والصومال، بسبب الصراع حول إقليم أوجادين.وجاءت محاولة اغتيال مبارك الفاشلة فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 1995م، سببًا فى تحول العلاقة بين البلدين ، فتوقفت أعمال المجلس المصرى الإثيوبى 17 عاماً كاملة [38].

بقت العلاقات المصرية الاثيوبية على حالها حتى اندلاع ثورة 25 كانون الثاني /يناير، 2011وابان الحكم العسكري الذي تولىقيادة المرحلة الانتقالية ، تم تشكيب وفد شعبي مصري لزيارة اثيوبيا ، ونتيجة لذلك أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي في 3 ايار / مايو 2011،عن تأجيل عرض الاتفاقية الإطارية الخاصة بمياه النيل على برلمان بلاده، لحين انتخاب رئيس جديد لمصر. وقال زيناوى، خلال لقائه الوفد الشعبي المصري، أمس، إنه وافق على تشكيل لجنة خبراء مصرية - إثيوبية للتأكد من أن سد الألفية العظيم لا يؤثر على حصة مصر في مياه النيل، وإذا ثبت ضرره سنقوم بتغيير التصميم[39].في المقابل رحب وزير الخارجية المصري نبيل العربي بإعلان رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي تأجيل بلاده التصديق على الاتفاقية الإطارية الخاصة بدول حوض النيل إلى ما بعد انتخاب برلمان جديد ورئيس جديد في مصر. [40].

في عهد الرئيس محمد مرسي (2012-2013) احتفلت مصر واثيوبيا بمرور 100 عام على العلاقات المصرية الاثيوبية بين البلدين ، وقد زار الرئيس محمد مرسي اثيوبيا مرتان فكانت الاولى في 15 تموز / يوليو2012 خلال حضور افتتاح اعمال القمة الافريقية الـ 19 باديس ابابا وفيها اكد مرسي ان مصر ملتزمة في التعاون في جميع الماجالات ، اما الزيارة الثانية فكانت في 24 ايار /مايو 2013 بمقر الاتحاد الافريقي على هامش اعمال القمة الافريقية الاستثنائية بالعاصمة الاثيوبية والتقى برئيس الوزراء الاثيوبي هيلى ماريام) حيث تم استعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ، في جميع المجالات خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وزيارة التبادل التجاري والاستثماري [41].

بعد انقلاب 30 حزيران /يوليو 2013 ضد الرئيس محمد مرسي دخلت مصر مرحلة انتقالية اخرى بعد تعيين لمستشار عدلي منصور كرئيس موقت في مصر والذي اتخذ خطوات في شأن قضية سد النهضة من اهمها اجراء اتصالات بالدول المانحة لاثيوبيا ومطالبتهم بالتوقف عن مساندتها ، كما تم الاتصال بالدول الافريقية والخليجية للضغط على اثيوبيا للتوقف عن بناء السد والرجوع الى المفاوضات ، والاهتمام بالعلاقات مع دول جوض النيل وتنمية الاستثمارات هناك لتقوية موقف مصر وضمهم الى صفها ، والاستعانة بالكنيسة القبطية التي تتبط بها الكنيسة الاثيوبيى ، والتهديد بتدويل الازمة واللجوء الى التحكيم الدولي ، ونتيجة لذلك تم عقد اجتماعات بين وزراء الري في مصر واثيوبيا و السودان في تشرين الثاني /نوفمبر و كانون الاول /ديسمبر 2013 ، وكانون الثاني /يناير 2014 من اجل اسناد الامر الى مكتب استشاري دولي والتاكد ان السد لن يؤثر على حصة مصؤ من مياه النيل ، ولكن نتيجة رفض اثيوبيا لم تسفر المفاوضات عن شيء [42].

بعد تولي عبدالرفتاح السيسي الرئاسة في مصر اتخذت مصر الخيار التفاوضي في تعاملها مع أزمة سد النهضة مستندة إلى مجموعة من الثوابت الحاكمة والتي تنم عن رغبة في تنمية العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا والتشارك في مواجهة التحديات التي تواجه القارة الافريقية .

وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني، عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا هايلى ديسالين في 23 اذار/ مارس 2015 في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة".وتضمنت الوثيقة 10 مبادئ أساسية، تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية وهي كالاتي [43]:.

1- مبدأ التعاون:

- التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.
- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2- مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

- الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة و مستدامة يعتمد عليها.

3- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذى شأن:

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذى شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.

- على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذى شأن لإحدي الدول، فان الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

4- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.
- لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ- العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقى العناصر ذات الصفة الطبيعية؛

ب- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية؛

جـ- السكان الذين يعتمدون علي الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض؛

د- تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية فى إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى؛

هـ- الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية؛ و عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؛

ز- مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد؛

حـ- مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل؛

طـ- امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

5- مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.
- تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.
* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.
* إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

- لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.
- الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

6- مبدأ بناء الثقة:

- سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

- سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

8- مبدأ أمان السد:

- تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد. - سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

- سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، ووحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:
- تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.
إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

ألتقى الرئيس السيسي برئيس الوزراء الأثيوبي في 2016/7/18 على هامش اجتماعات القمة الأفريقية المُنعقدة في كيجالي، وصرح السفير علاء يوسف بأن الرئيس السيسى، ورئيس وزراء إثيوبيا أكدا على أهمية البناء على الروح الإيجابية والثقة المتبادلة، وأوضح الجانبان عن تطلعهما لبدء الدراسات الخاصة بسد النهضة؛ من أجل التوصل إلى توافق حول قواعد الملء والتشغيل في إطار التزام الطرفين الكامل بما نص عليه اتفاق إعلان المبادئ [44].

قام سامح شكري وزير الخارجية المصري في 26 كانون الاول /ديسمبر2017 بزيارة لإثيوبيا استقبله رئيس وزراء إثيوبيا، حيث بحثَ الجانبان العلاقات الثنائية ،وتناول مفاوضات سد النهضة كما التقى شكرى مع (وركنا جيبيو) وزير خارجية إثيوبيا لمتابعة التعاون بين البلدين ونتائج الجولة الأخيرة لاجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بسد النهضة. والإعداد لزيارة رئيس الوزراء الإثيوبي إلى مصر في كانون الثاني / يناير 2018 [45].

استقبل الرئيس السيسي رئيس وزراء إثيوبيا، في 18كانون الثاني /يناير 2018 لرئاسة الجانب الإثيوبي فى اجتماع الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة التى عُقدت للمرة الأولى على مستوى قيادتي البلدين، وتم خلال اجتماع اللجنة وضع خارطة طريق لتعزيز التعاون بين البلدين في مجالات متعددة، مثل: التجارة، والصناعة،والاستثمار،والصحة،والتعليم، ومُتابعة تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين البلدين في هذه المجالات[46].

وبعدها بخمسة اشهر قام أبي أحمد علي رئيس وزراء إثيوبيا في 11حزيران /يونيو2018 بزيارة لمصر، واستقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي، بحث الجانبان سُبل دعم العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، إلى جانب بحث عدد من القضايا الإفريقية [47].

وفي المقابل قام الرئيس المصري عبدالفتاح السيسس في 10 شباط /فبرير 2019 بزيارة لاثيوبيا للمشاركة في الجلسة الافتتاحية للقمة الافريقية الثانية والثلاثين وذلك عقب تسلم رئاسة الاتحاد الأفريقي من رواندا. وعلى هامش القمة الأفريقية، التقى رؤساء كل من مصر واثيوبيا والسودان حيث توافقوا على عدم الإضرار بمصالح شعوبهم، كأساس تنطلق منه المفاوضات، وكذلك التوافق حول جميع المسائل الفنية العالقة [48].

قام الرئيس عبدالفتاح السيسي فى 2020/2/8 بزيارة لاثيوبيا للمشاركة في قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي، ترأس الرئيس السيسي الجلسة الافتتاحية للقمة الافريقية العادية الثالثة والثلاثين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا،بمشاركة زعماء ورؤساء حكومات ومسئولي 55 دولة أفريقية وعدد من الشخصيات الدولية البارزة شهدت القمة تسليم الرئيس رئاسة الاتحاد إلى دولة جنوب أفريقيا، بحضور الرئيس الجنوب أفريقي[49].

وكان ما يميز عام 2020 اعلان اثيوبيا بدء عملية ملء السد في 15 تموز /يونيو وفي 22 من نفس الشهر تعلن أن الملء السنوي الأول لسد النهضة قد تحقق. اما في مجال العلاقات بين الجانبين هو إجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية والري من مصر والسودان وأثيوبيا فى تشرين الاول / اكتوبر2020 وبرئاسة وزيرة خارجية جنوب افريقيا، وبمشاركة مراقبين من أعضاء هيئة مكتب الإتحاد الافريقى والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل التباحث حول كيفيه إعادة إطلاق المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي. وفي 8 كانون الاول/ ديسمبر2020 وزير الخارجية المصري سامح شكري يعلن تعثر مفاوضات سد النهضة [50].

شهد العام 2021 في 24 نيسان / ابريل فشل مفاوضات "الفرصة الأخيرة" بين مصر والسودان وإثيوبيا في عاصمة الكونغو كينشاسا. وفي4 تموز /يوليو 2021 توجه وزير الخارجية سامح شكري إلى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار التحضير للجلسة المقرر عقدها لمجلس الأمن بالأمم

المتحدة لتناول قضية سد النهضة الإثيوبي، والتي تعقد بناءً على طلب مصر والسودان.وبالرغم من ذلك اعلنت أديس أبابا في 25 اب/ اغسطس 2021 بدء الملء المرحلة الرابع للسد [51].

رحبت مصر 15 ايلول /سبتمبر 2021 بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن، في إطار مسئولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي شجع مصر وإثيوبيا والسودان على استئناف المفاوضات بشأن سد النهضة في إطار المسار التفاوضي الذي يقوده رئيس الاتحاد الأفريقي، بغرض الانتهاء سريعاً من صياغة نص اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة[52].

وجه سامح شكري وزير الخارجية في 29 يوليو/تموز 2022 خطاباً إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتسجيل اعتراض مصر ورفضها التام لاستمرار إثيوبيا في ملء سد النهضة بشكل أحادي دون اتفاق مع مصر والسودان حول ملء وتشغيل هذا السد، وهو ما يعد مخالفة صريحة لاتفاق إعلان المبادئ المبرم عام 2015 وانتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي واجبة التطبيق، والتي تلزم إثيوبيا، بوصفها دولة المنبع، بعدم الإضرار بحقوق دول المصب [53].

أعلنت مصر وإثيوبيا بياناً مشتركاً 12 في تموز/ يوليو 2023، التزمت فيه أديس أبابا بعدم إلحاق ضرر "ذي شأن" بمصر أو السودان أثناء ملء السد في العام الهيدرولوجي 2023 - 2024، لكن لم تلتزم إثيوبيا بالاتفاق، وجرت عملية الملء الخامس لبحيرة خزان السدّ وَفْق المخطط السابق دون تغيير، وصولاً إلى إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2024 اكتمال بناء السد، وارتفاع إجمالي كمية المياه المحتجزة في بحيرته إلى 64.5 مليار متر مكعب، مع توقع ارتفاع كمية المياه في البحيرة نهاية عام 2024 إلى ما بين 70 إلى 71 مليار متر مكعب[54].

خاتمة

اهتم البحث بدراسة قضية بناء سد النهضة على النيل الازرق في اثيوبيا واثره على العلاقات مع مصر الذي تعد دولة المصب الرئيسية في حوض النيل ، وقد خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات لعل اهمها الاتي :

_ حولت اثيوبيا قضية سد النهضة الى قضية وطنية فقد اشركت الشعب الاثيوبي من جميع شرائحه في بناء السد .

_ تتجاوز قضية سد الجوانب الفنية، فهي تتعلق بالسياسة والأيديولوجيا ومسألة التنافس الإقليمي، لا سيما بين مصر وإثيوبيا.

_ تريد إثيوبيا أن ينتج السد الكهرباء لـ 60٪ من سكانها الذين لا يحصلون حاليًا على إمدادات ومن المأمول أن يؤدي هذا في النهاية إلى مضاعفة إنتاج إثيوبيا من الكهرباء، كما يمكن أن يوفر الكهرباء للدول المجاورة بما في ذلك السودان وجنوب السودان وكينيا وجيبوتي وإريتريا.

_ تحتاج منطقة البحر الأحمر في إفريقيا متصلةً مع القرن الإفريقي إلى توفر خطة تنموية شاملة، تقتضي إدارة مشتركة للموارد بما في ذلك المائية، لتحقيق الأهداف التنموية المتكاملة لمختلف دولها، وهو ما يتطلب امتلاك رؤية جديدة لمعالجة درجات التشابك بين كثير من القضايا المطروحة، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا التنمية والفقر والسلم والأمن.

_ منح اتفاق إعلان المبادئ الموقع في اذار/ مارس سنة 2015 الشرعية لسد النهضة، ومكن إثيوبيا من استخدام مياه السد في الزراعة وأغراض أخرى غير توليد الكهرباء. ذلك أن المبدأ الثاني في الاتفاق نص على أن الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية .

المصادر والهوامش

[1] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ، " السياسة الامريكية تجاه سد النهضة الاثيوبي منذ العام 2011"، مجلة دراسات دولية ، العدد(94)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،(جامعة بغداد ، تموز 2023)،ص 76.

[2] Magdi M. El-Kammash, Nile River, **Encyclopedia Britannica**, Chicago. https://www.britannica.com/place/Nile-River

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

(3) Salman M. A. Salman, Grand Ethiopian Renaissance Dam: Challenges and Opportunities, **The CIP Report** (United States: Virginia, George Mason University, Vol. 10, No. 4, October 2011), p.p. 21 – 23.

(4)موقع الجزيرة 2020/7/14 على الرابط https://www.aljazeera.net/politics/2020/7/14

(5)شريف محي الدين ،"قصة السدّ الذي أشعل نار الخلاف بين إثيوبيا ومصر"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط20 أبريل 2021.

(6)المصدر نفسه .

(7)Yohannes Woldemariam Genevieve Donnellon ," The politics of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Middle East and North AfricaWater Climate Diplomacy , 2 February, 2024

(8) "Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz, Ethiopia". Water Technology., September 3 2015

(9)موقع الجزيرة 2020/7/14 على الرابط https://www.aljazeera.net/politics/2020/7/14

(10)موقع الجزيرة 2020/7/14 على الرابط https://www.aljazeera.net/politics/2020/7/14

(11) "Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz, Ethiopia". Water Technology., September 3 2015

(12) عباس محمد شراقي ،" سد النهضة (الألفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر " ، مجلة جمعية المهندسين المصريين ، المجلد 61 العدد 2 ، (القاهرة ،ديسمبر/2022)،ص 27.

(13)إيكونومي بلس ، 22 يونيو، 2020 /https://economyplusme.com/39826

(14)هايدي الشافعي سد النهضة.. مصادر التمويل ، المرصد المصري مايو 16، 2020

(15)المصدر نفسه ، ص 3.

(16) سوسن صبيح حمدان ، " الدعم الخارجي لانشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 63 ، الجامعة المستنصرية (بغداد ، 2018) ،ص 239.

(17)المصدر نفسه ، ص 3.

(18) Salman M. A. Salman, Grand Ethiopian Renaissance Dam: Challenges and Opportunities, **The CIP Report** (United States: Virginia, George Mason University, Vol. 10, No. 4, October 2011), p.p. 21 – 23.

(19) Meron Teferi Taye and others, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Source of Cooperation or Contention?, Journal of Water Resources Planning and Management (United States: Virginia, American Society of Civil Engineers, Vol. 142, Issue 11, November 2016), p. 1.

(20) Rania A. Attalla, **Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)**, (Massachusetts: Worcester Polytechnic Institute, 2015), p.p. 23 – 25.

(21) Raimund Bleischwitz and others, Implications of the Resource Nexus on International Relations: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, **Zeitschrift für Außen- und Sicherheitspolitik** (Berlin: Springer, Vol. 14, No. 4, December 2021), p. 402.

(22) Asegdew G. Mulat and Semu A. Moges, Assessment of the Impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Performance of the High Aswan Dam, **Journal of Water Resource and Protection** (China: Wuhan, Scientific Research Publishing, Vol. 6, No. 6, April 2014), p. 584.

(23) Henok Seifu Merid, Grand Ethiopian Renaissance Dam and Changing Power Relations in the Eastern Nile Basin (Thesis of Masters, Addis Ababa, Addis Ababa University School of Graduate Studies, Institute for Peace and Security Studies, 2016), p. 55.

(24) Tadiyos Asnake, **The Grand Ethiopian Renaissance Dam Centered Emerging Ontological Security in Ethiopia: Its implication to the Negotiations of the Dam** (Thesis of Masters, Addis Ababa, Addis Ababa University School of Graduate Studies, Institute for Peace and Security Studies, 2021), p.p. 32 – 33.

(25) Ibid., p.p. 34 – 36, 41.

(26)حـــــسين جبياو ، سد النهضة وانعكاساته على الاقتصاد الإثيوبي ، (ENA) وكالة الأنباء الأثيوبية

2023على الرابط
https://www.ena.et/web/ara/w/ar_10338
(27)المصدر نفسه ، ص 2.
(28) عباس محمد شراقي ، "تداعيات سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي المصري" ،المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل / اكتوبر 2018 ، ص9.
(29) موقع الجزيرة نت في2021/7/11 على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/7/11/%D8%B9%D9%86%D8%AF-
(30) Dr. Ahmed Ibrahim Ramzi Ibrahim, Impact of Ethiopian Renaissance Dam and Population on Future Egypt Water Needs, **American Journal of Engineering Research - AJER** (United State, Vol. 6, Issue 5, 2017), p.p. 160 – 161.
(31) Embassy of Egypt in Washington DC, The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), **Fact Sheet**, (Washington: 2021), p. 1.
(32) موقع الجزيرة نت في2021/7/11 على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/7/11/%D8%B9%D9%86%D8%AF-
(33) موقع الجزيرة نت في2021/7/11 على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/7/11/%D8%B9%D9%86%D8%AF-
(34) Ibid, p.p. 55 – 56, 65, 94.
(35) نورهان أشرف ،" العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة فى عهد عبدالناصر..وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية..ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله.. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة " ، صحيفة اليوم السابع العدد الصادر في 2013/5/28.
(36) المصدر نفسه .
(37) المصدر نفسه .
(38) محمد السيد محمد السيد ،"العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة بين (2011-2020م)" ،المركز الديمقراطى العربى27. أبريل 2022 ، ص 2.
(39) صحيفة المصر اليوم ،
(40) موقع الجزيرة الاخباري في 2011/5/3.
(41) كريمة مختار السيد عبده ،" تطور العلاقات المصرية الاثيوبية بعد 2011 " ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث عشر ، العدد الاول ،(يناير ،2022)، ص 158.
(42) المصدر نفسه ، ص 160.
(43) موقع الجزيرة الاخباري على الرابط في حزيران /يونيو 2021.
https://www.aljazeera.net/wp-content/uploads/2021/06/%D9%86%D8%B5-
(44) الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية في 2016/7/18 على الرابط.https://www.presidency.eg/ar
(45) موقع مونتكارلو الدولية على الرابط https://www.mc-doualiya.com/articles/20171226
(46) الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية في 2018/1/18 على الرابط.https://www.presidency.eg/ar
(47) موقع الجزيرة نت 2018/6/11 على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/2018/6/11/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D
(48) الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية في10 /2019/2على الرابط.https://www.presidency.eg/ar
(49) السيد ، المصدر السابق ، ص 3.
(50) محي الدين ، المصدر السابق ، ص 3.
(51)اندبندانت عربية في 22 /12/ 2021 على الرابط
https://www.independentarabia.com/node/285536/
(52) موقع الجزيرة نت ، في 2021/9/15 على الرابط https://www.aljazeera.net/news/2021/9/15/
(53) موقع اليوم السابع في 29 تموز/ يوليو 2022 على الرابط
\\https://www.youm7.com/story/2022/7/29/
(54) نجلاء مرعي ،"أزمة سدّ النهضة الإثيوبي وسط توتُّرات القرن الإفريقي" ، ابعاد للدراسات الاستراتيجية 2024/11/11 . ص 7.